

Distr.: General
26 January 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة الثامنة

نيويورك، ٢٠ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو ٢٠٠٩
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير موجز لرئيس الفريق عن اجتماع فريق الخبراء المخصص المفتوح باب العضوية المعني بإعداد مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية ونهج قائم على إنشاء حافظات وإطار تمويلي للغابات

موجز

عقد فريق الخبراء المخصص المفتوح باب العضوية المعني بإعداد مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية ونهج قائم على إنشاء حافظات وإطار تمويلي للغابات اجتماعاً في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في فيينا. وحضر الاجتماع ١٢٨ مشاركاً من ٦٢ من الدول الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والمنظمات والعمليات الإقليمية المعترف بها من جانب منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ومنظمات المجموعات الرئيسية. وسيعرض هذا التقرير على المنتدى في دورته الثامنة للنظر فيه واتخاذ الإجراءات المناسبة.

* E/CN.18/2009/1

170209 060209 09-22018 (A)



أولاً - معلومات أساسية

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ٦ من قراره ٤٠/٢٠٠٧ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وضع آلية مالية عالمية/نهج قائم على إنشاء حافظات/إطار تمويلي للغابات، تنضم إليها الأطراف طوعاً، يُنظر في اعتمادها في الدورة الثامنة للمنتدى وتتعلم بالغابات بجميع أنواعها، وتهدف إلى حشد مزيد من الموارد الجديدة والإضافية من جميع المصادر استناداً إلى النهج القائمة وإلى نهج ناشئة ابتكارية، واضعاً في اعتباره أيضاً تقييمات واستعراضات الآليات المالية الحالية، بغية توفير الدعم اللازم لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات وتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات.

ثانياً - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - مهام فريق الخبراء المخصص المفتوح باب العضوية المعني بإعداد مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية/نهج قائم على إنشاء حافظات/إطار تمويلي للغابات

٢ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ٧ من القرار ٤٠/٢٠٠٧ أيضاً أن يعقد المنتدى، في حدود الموارد المتاحة، اجتماعاً لفريق خبراء مخصص مفتوح باب العضوية قبل دورته الثامنة لإعداد مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية، ونهج قائم على إنشاء حافظات، وإطار تمويلي للغابات، ودعا الشراكة التعاونية في مجال الغابات إلى تقديم المساعدة في وضع هذه المقترحات.

باء - مكان انعقاد الاجتماع ومدته

٣ - عُقد اجتماع فريق الخبراء المخصص المفتوح باب العضوية المعني بإعداد مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية ونهج قائم على إنشاء حافظات وإطار تمويلي للغابات في فيينا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

جيم - الحضور والمشاركة

- ٤ - تألف فريق الخبراء المخصص المفتوح باب العضوية من خبراء عينتهم حكومات الدول الأعضاء في المنتدى. وعلاوة على ذلك، كان من بين الحضور ممثلون عن منظمات أعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات^(١) والمجموعات الرئيسية.
- ٥ - وترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة كاملة بالمشاركين.

دال - الوثائق

- ٦ - تضمنت الوثائق التي أعدت من أجل الاجتماع جدول الأعمال المؤقت والشروح (E/CN.18/2008/1) ومذكرة من الأمانة العامة بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات: تعبئة الموارد المالية لدعم تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات ولتعزيز الإدارة المستدامة للغابات (E/CN.18/2008/2).
- ٧ - وتتضمن مذكرة الأمانة العامة نظرة عامة على الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات والمسائل الرئيسية المتصلة بالغابات والتمويل؛ وتنظر في الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص؛ وتستعرض التعاون المالي الدولي الراهن والمنقضي حديثاً؛ وتصف بعض البرامج الناشئة؛ وتناقش تعابير "الآلية المالية العالمية والنهج القائم على إنشاء حافظات والإطار التمويلي للغابات"؛ وتختتم بمسائل معروضة للنظر فيها.
- ٨ - وقد أعدت وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "التدفقات المالية والاحتياجات اللازمة لتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات"، من أجل الفريق الاستشاري المعني بمسائل تمويل الشراكة التعاونية في مجال الغابات بدعم من البرنامج المعني بالغابات التابع للبنك الدولي. وقدم التقرير الموجز الذي أعده الرئيسان عن المبادرة القطرية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات دعماً لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الذي عقد في باراماريو في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، كورقة معلومات أساسية.
- ٩ - وترد القائمة الكاملة بالوثائق المقدمة إلى الاجتماع في المرفق الثاني لهذا التقرير.

(١) مركز البحوث الحرجية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمركز العالمي للحراثة الزراعية، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛ وأمانات كل من اتفاقية التنوع البيولوجي، ومرفق البيئة العالمية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

هاء - كلمات الترحيب

١٠ - رحب السيد توماس ستيلزر، الأمين العام المساعد في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بالمشاركين وشرح أن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات دخل عهداً جديداً بعد اعتماد الجمعية العامة في قرارها ٩٨/٦٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، للصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات بالصيغة الواردة في مرفق ذلك القرار. وبالإشارة إلى أوجه الغموض الإضافية الناشئة عن المشاكل المالية العالمية الأخيرة، شدد السيد ستيلزر على أهمية استغلال اجتماع الخبراء هذا لصياغة توصيات حصرية لينظر فيها المنتدى أثناء دورته الثامنة في نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠٠٨، وأشار في الوقت نفسه إلى الآثار المحتملة للأزمات المالية الأخيرة.

واو - انتخاب أعضاء المكتب

١١ - انتخب فريق الخبراء المخصص بوين م. بورناما (إندونيسيا)، رئيس مكتب الدورة الثامنة للمنتدى، رئيساً لفريق الخبراء المخصص، وعبد الله بن ملوك (المغرب)، وموديستو فيرنانديز دياز - سيلفيرا (كوبا)، وغلن كايل (أستراليا)، وآرفيدس أوزولس (لاتفيا)، الأعضاء في مكتب الدورة الثامنة للمنتدى، نواباً للرئيس. وهنت جان ل. ماكالبين لتعيينها مؤخرًا مديرة لأمانة المنتدى.

زاي - سير أعمال الاجتماع

١٢ -

اتفق المشاركون، لدى اعتمادهم لجدول الأعمال المؤقت للاجتماع، على تناول الأعمال في جلسة عامة.

حاء - المبادرة القطرية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات دعماً لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

١٣ - قدم كورنيليوس بيغوت، الرئيس المشارك للمبادرة القطرية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات دعماً لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات عرضاً عن المبادرة القطرية أثناء اجتماع عقد في باراماريبو، في الفترة من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وكان الهدف من هذا الاجتماع الدولي للخبراء الذي حضره حوالي ٢٢٧ خبيراً في المجال المالي ومجال الغابات، تحديد الفرص المتاحة لتعزيز تمويل الإدارة المستدامة للغابات إلى حد كبير. والمواضيع الرئيسية التي نوقشت هي المبادرات الحالية والناشئة في مجال تمويل الإدارة المستدامة للغابات، من

منظورات المنتج والمستهلك والمجتمعات المحلية؛ والتمويل المتأتي من الخدمات المقدمة للنظام الإيكولوجي للغابات؛ والاستراتيجيات المؤسسية والإدارية على المستويين الوطني والدولي. وتضمنت الاستنتاجات والتوصيات الحاجة الملحة للحصول على تمويل من جميع المصادر، مع التركيز على الدور الحافز الذي تضطلع به المساعدة الإنمائية الرسمية؛ وضرورة التركيز على وضع سياسة تمكينية، وبيئة قانونية ومؤسسية على المستويين الوطني ودون الوطني؛ والحاجة إلى زيادة اتساق وتبسيط الآليات والإجراءات والعمليات. وأقر المشاركون بأن المبالغ المدفوعة لقاء خدمات النظام الإيكولوجي لا تزال في حالة تطور؛ وأن العلاقة بين تغير المناخ والغابات يمكن أن تعطي دفعاً مالياً للغابات، لكن مع وجود العديد من التعقيدات التي لا بد من حلها؛ وأن المشاركة المجدية لأصحاب المصلحة، بمن فيهم مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والاتصال بهم هي من المسائل الهامة. وأقر أيضاً بأهمية المنتدى والشراكة التعاونية في مجال الغابات في حشد التمويل للإدارة المستدامة للغابات. واتفق الخبراء على أن هذه المبادرة القطرية قد وفرت أساساً قيماً لمناقشات فريق الخبراء المخصص.

طاء - موجز حلقة النقاش بشأن تخطيط واقع التمويل الحالي للصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات

١٤ - عقد فريق الخبراء المخصص حلقة نقاش بشأن "تخطيط واقع التمويل الحالي للصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات" في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٥ - وأتاحت حلقة النقاش منتدى نظر فيه الخبراء في طلب الحصول على تمويل خارجي للإدارة المستدامة للغابات، وتوفير التمويل والثغرات القائمة. وقدم ماركو سيمولا، الأستاذ المساعد في جامعة هلسنكي في مجال اقتصاد الغابات، عرضاً استند فيه إلى وثيقة المعلومات الأساسية، بشأن تدفقات التمويل والاحتياجات المالية لتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات. وقدمت عروض أخرى من جانب ممثلي المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، وهم تحديداً ماركو بوسكولو (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)، وباتريك فيركوجين (البنك الدولي)، وماريا سانز - سانشير (الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ)، و أمها بن بوانغ (المنظمة الدولية للأخشاب المدارية). وأعقبت العروض فترة وافية من الأسئلة والإجابات.

١٦ - وبين السيد سيمولا أن وثيقة المعلومات الأساسية تهدف إلى إعطاء صورة عامة لعملية تمويل الغابات في إطار الصك غير الملزم قانوناً، مع التركيز على المصادر الخارجية؛ وإلى استعراض مصادر وآليات التمويل الحالية والمحتملة والمتطورة، ولا سيما التطورات الجديدة في نظام تغير المناخ المتعلقة بتمويل الغابات؛ واستعراض احتياجات واحتمالات تمويل

الغابات؛ وتحديد المجالات المواضيعية والثغرات الجغرافية في التمويل الحالي والناشئ المقدم للغابات. ويبيّن أن الطلبات الصريحة المقدمة من البلدان للحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للغابات حسبما وردت في استراتيجيات الحد من الفقر تعد ضعيفة نسبياً، وأن هذه الطلبات تتأثر أيضاً إلى حد كبير بأولويات الجهات المانحة وسياساتها. وحسبما ورد في وثيقة المعلومات الأساسية، تبلغ التدفقات المالية الخارجية من الأموال العامة المقدمة إلى الغابات حالياً حوالي ١ ٩١٠ ملايين دولار سنوياً، حوالي ٦٠ في المائة منها مساعدة ثنائية والباقي متعددة الأطراف. وتعزى الزيادة في التدفقات الخارجية من الأموال العامة بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٢ عموماً إلى التمويل المتعدد الأطراف. ومع أن البيانات غير قابلة للمقارنة بصورة تامة، فقد أظهرت الدراسة أن ٩٥ في المائة من التمويل الثنائي مصدره تسعة بلدان. وأن ٧٥ في المائة تقريباً من التمويل المتعدد الأطراف مصدره مجموعة البنك الدولي. وتركزت أيضاً الجهات المستفيدة من التمويل، إذ تتلقى ١٠ بلدان حوالي ثلثي المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للغابات. وهناك ثغرات تمويلية كبيرة فيما يتعلق بالتدفقات المالية: وتشمل هذه الثغرات البلدان ذات الغطاء الحرجي المنخفض، وبعض البلدان ذات الغطاء الحرجي المرتفع أو المتوسط، والعديد من البلدان الصغيرة أو المتوسطة الحجم ذات الغابات الكبيرة والعديد من البلدان الجزرية الصغيرة. وتحتل البلدان الأفريقية كبلدان مستفيدة من المساعدة الإنمائية الرسمية موقعاً متأخراً مقارنة بمناطق أخرى. وهناك أيضاً ثغرات مواضيعية فيما يتعلق بالتمويل المخصص للغابات، ويشمل ذلك موضوع الغابات التي تقع خارج المناطق المحمية، وإدارة الغابات المدارية الطبيعية، واستصلاح الغابات والأراضي المتدهورة، وإعادة تحريج الأراضي الجافة وتشجيرها.

١٧ - وسلط السيد سيمولا أيضاً الضوء على الأهمية الحاسمة للاستثمارات الأولية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات التي لا تحظى بتمويل مناسب من التدفقات المالية الحالية. وأشار إلى احتياجات تقديرية^(٢) تبلغ حوالي ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنوياً لتغطية التكاليف البديلة لمنع إزالة الغابات أو تدهورها، والاستثمارات اللازمة لإدارة الغابات القائمة بصورة مستدامة؛ ولا يتضمن هذا المبلغ تكاليف التشجير وإعادة التحريج. وتمنح التدابير المتعلقة بالغابات التي تهدف إلى الحد من تغير المناخ مزايا بيئية واجتماعية واقتصادية مشتركة كبيرة ينبغي مراعاتها على النحو الواجب عند وضع خطط تمويل الحد من تغير المناخ. فيجب ألا تركز هذه الخطط حصرياً على الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان الغنية بالثروة الحرجية، بل يجب أن تستفيد من الفرص الأخرى المتاحة

(٢) انظر: UNFCCC, *Investment and Financial Flows to Address Climate Change Bonn*, UNFCCC Secretariat, 2007.

للحد من تغير المناخ والتكيف معه. وسيطلب تمويل الغابات مزيجاً من الأدوات يشمل المنح والقروض والائتمانات والمدفوعات لقاء خدمات النظام الإيكولوجي. واختتم بالقول إن الخيارات المتاحة، على المستوى الدولي، تتضمن أيضاً تدعيم المصادر والآليات القائمة والناشئة لسد ثغرات تمويل الغابات على المستويين الجغرافي والموضعي؛ والاستفادة من أوجه التآزر فيما بين المبادرات والمنظمات الدولية؛ وإنشاء آلية تمويل جديدة تُوجه إلى تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات. ويمكن للتدابير الوطنية أن تتضمن تقوية الطلب الصريح للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للغابات؛ ووضع استراتيجيات تمويلية وطنية للغابات؛ وتحسين مناخ الاستثمار في البلد؛ وتحسين عملية تحصيل الإيرادات.

١٨ - وقدم السيد بوسكولو مخططاً عاماً لدليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات المتعلقة بتمويل الإدارة المستدامة للغابات، وشرح أن هذا المخطط قد استكمل مؤخراً وأصبح يحتوي على ٨٠٠ بند داخل قاعدة بياناته المتعلقة بالتمويل. وقدم أيضاً نتائج دراسة بحثت في الروابط بين مصادر التمويل وعناصر محددة في الصك غير الملزم قانوناً. وبينما تحظى جميع التدابير الواردة في الصك بتغطية إلى حد ما، فإن مستوى التمويل غير كاف ولا يغطي صندوق بمفرده جميع العناصر. وتركز معظم مصادر التمويل على بناء القدرات وأنشطة الحفظ. وحددت الدراسة بعض التجارب الإيجابية في مجال آليات التمويل الابتكارية لبلدان تعد التحديات التي تواجهها عموماً الأقل حدة. وأكبر نجاح لعمليات التمويل كان في الحالات التي رافقتها سياسات وبيئة مؤسسية داعمة، وتوافق جيد مع الأولويات الوطنية الطويلة الأجل. وتعد البرامج الوطنية للغابات والاستراتيجيات الوطنية لتمويلها ضرورية ويحظى تطويرها بدعم من مرفق البرنامج الوطني للغابات.

١٩ - ووضح السيد فيركوجين عملية تصميم برنامج البنك الدولي للاستثمار من أجل الغابات، الذي يمثل جزءاً من الصندوق الاستراتيجي للمناخ الذي جرى وضعه استجابة لخطة عمل بالي^(٣). والبنك الدولي مكلف بوضع برنامج الاستثمار من أجل الغابات بهدف حشد المزيد من التمويل للحد من انبعاثات غاز الكربون الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، ولتعزيز الإدارة المستدامة للغابات بهدف حماية مخزونات الكربون. ولا يرتبط ذلك البرنامج بمرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، فهو يسد الفجوة القائمة بين التمويل المقدم من صندوق التأهب التابع لمرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات وصندوق الكربون. ومن المرجح أن يجرب برنامج الاستثمار من أجل الغابات في عدد من البلدان؛ أما السمة الرئيسية الأخرى فتتمثل في ضرورة الإقرار بأهمية الفوائد المشتركة، من قبيل

(٣) FCCC/CP/2007/6/Add.1، المقرر 13/CP.1.

التنوع البيولوجي، واستشارة المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية وأصحاب المصلحة الآخرين خلال عملية التصميم والتنفيذ. وتوجه النية نحو الانتهاء من عملية تصميم برنامج الاستثمار في مجال الغابات بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٢٠ - وشرحت السيدة سانز - سانشيز أنه في أعقاب الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٤) المعقودة في بالي في الفترة من ٣ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، جرى النهوض بالأعمال الرامية إلى الحد من الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها على مستويين. فالنقاشات التفصيلية لا تزال جارية بشأن المسائل المتعلقة بالمنهجية، بما في ذلك أعمال الرصد وتحديد خطوط أساس مرجعية للانبعاثات. وفي الوقت ذاته، جرى الإقرار أثناء الاجتماعات التحضيرية للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف، المقرر عقدها في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بوجود ما يكفي من الثقة بالمعرفة المنهجية لإفساح المجال لتقدم نقاشات السياسات؛ ويتمثل الهدف من ذلك بالتفاوض حول آلية مالية تتسم بالإنصاف والفعالية من حيث التكلفة والمرونة والاستدامة وتتيح القدرة على التنبؤ. ونُظر إلى الأنشطة التطبيقية بوصفها هامة، وأنشئ موقع شبكي لتبادل المعلومات.

٢١ - وبين السيد أمها دور وطريقة عمل آليات التمويل الحالية المعتمدة لدى المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، وخصوصاً الحساب الخاص وصندوق شراكة بالي. ولتيسير زيادة التمويل وزيادة القدرة على التنبؤ به، سيتم إعادة هيكلة الحساب الخاص عملاً بالاتفاق الدولي للأخشاب المدارية لعام ٢٠٠٦ (TD/TIMBER.3/12) الذي نص على إنشاء حساب فرعي للبرامج المواضيعية يفرد للمساهمات غير المخصصة وحساب فرعي يفرد للمساهمات المخصصة من أجل تمويل المشاريع الأولية والمشاريع والأنشطة التي تضطلع بها المنظمة الدولية للأخشاب المدارية. وتحضيراً لبدء نفاذ الاتفاق الدولي للأخشاب المدارية لعام ٢٠٠٦، كان المجلس الدولي للأخشاب المدارية قد قرر في دورته الرابعة والأربعين، المعقودة في يوكوهاما، اليابان، في الفترة من ٣ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عدة أمور منها إنشاء حساب فرعي للبرامج المواضيعية، والموافقة على ملخصات خمسة برامج مواضيعية وتنفيذ هذه البرامج المواضيعية على أساس تجريبي. وسيؤدي اعتماد المنظمة الدولية للأخشاب المدارية للنهج البرنامجي في عملها إلى تعزيز قدرتها على الوفاء بالاحتياجات المتصلة بالغابات والأخشاب المدارية بفعالية أكبر من أجل تحقيق الإدارة والتنمية المستدامتين.

(٤) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٧٧١، العدد ٣٠٨٢٢.

ياء - بيان من رئيس الشراكة التعاونية المعنية بالغابات

٢٢ - أدلى جان هاينو رئيس الشراكة التعاونية المعنية بالغابات ببيان في الاجتماع الذي عقد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أشار فيه إلى الأعمال الأساسية التي اضطلع بها الفريق الاستشاري المعني بالتمويل وأكد أن الشراكة ترحب بالمزيد من الفرص لمساعدة المنتدى في أعماله.

كاف - مقترح من أجل مبادرة المجموعة الرئيسية

٢٣ - قدمت جانيت د. غرانغ، مديرة الشبكة النسائية لتنظيم التغيير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، اقتراحاً باسم المجموعات الرئيسية، من أجل مبادرة للمجموعة الرئيسية. وأوضحت أن ممثلي المجموعة الرئيسية شاركوا في المنتدى بنشاط كبير لسنوات، وركزت على إشراك المجتمعات المحلية، ومالكي الغابات، والمنظمات غير الحكومية، والشعوب الأصلية ونسائها في صنع وتنفيذ القرارات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات. وأضافت أنه في الوقت الذي تجري فيه مناقشة آليات التمويل وأطر العمل، فمن المهم جداً ألا ينسى أعضاء المنتدى المبادئ الواردة في الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات، التي تشجع هذه المشاركة الفعالة وتدعمها. وهكذا لا يمكن أن تقتصر المسؤولية عن تمويل الإدارة المستدامة للغابات على الحكومات وحدها إذا أريد أن يتحقق الهدف العالمي رقم ٢. وتشير الفقرة ٦ (ح) من الصك، بين أمور أخرى، إلى أن هيئة بيئية مواتية أمر ضروري لتشجيع المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية، وغيرها من الجهات المستعملة للغابات والجهات المالكة للغابات وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، على الاستثمار والمشاركة في الإدارة المستدامة للغابات من خلال إطار للسياسات والحوافز والأنظمة. وأوضحت السيدة غرانغ كذلك أن مسألة كيفية تحقيق هذا الأمر بشكل أكثر فعالية تقتضي إجراء المزيد من المشاورات والإعداد داخل منتدى لأصحاب المصلحة المتعددين بغية تجميع الأفكار في هذا الخصوص، وتبادل أفضل الممارسات. ولهذا الغرض، أعلنت أن المجموعات الرئيسية تأمل في تنظيم اجتماع يُعقد فيما بين الدورات (مبادرة المجموعات الرئيسية) في أواخر عام ٢٠٠٩. وستدرج المعرفة المكتسبة بشأن أدوار أطراف المجتمع المدني الفاعلة ووسائل مشاركتها مع المنتدى والصك في الدورة التاسعة للمنتدى. وإضافة إلى ذلك، من شأن هذه المبادرة أن توفر نهجاً للمضي قدماً فيما يخص النظر في مسألة الغابات في دورتي اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، والسنة الدولية للغابات في عام ٢٠١١، والتنسيق مع أمانات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي^(٥) واتفاقية

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، العدد ٣٠٦١٩.

الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا^(٦).

ثالثاً - المسائل التي سينظر فيها منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

٢٤ - يتضمن هذا الجزء ملخصاً للمناقشات بشأن إعداد مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية/نهج قائم على إنشاء حافظات/إطار تمويلي للغابات التي انبثقت عن اجتماع فريق الخبراء المخصص.

ألف - مقدمة

الالتزام بالإدارة المستدامة للغابات

٢٥ - شدد الخبراء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات فعالة من أجل تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، وتحقيق الأهداف العالمية المشتركة بشأن الغابات الذي أُعيد تأكيدها في الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات. وترد هذه الأهداف أدناه:

الهدف العالمي رقم ١

عكس اتجاه فقدان الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك الحماية والإصلاح والتشجير وإعادة غرس الغابات، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات

الهدف العالمي رقم ٢

تعزيز المزايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات، بطرق منها تحسين مصادر رزق السكان المعتمدين على الغابات

الهدف العالمي رقم ٣

تحقيق زيادة كبيرة في مساحة الغابات المحمية على النطاق العالمي وغيرها من المساحات التي بها غابات تدار على نحو مستدام، وكذلك زيادة نسبة المنتجات الحرجية المستمدة من الغابات التي تدار على نحو مستدام

(٦) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، العدد ٣٣٤٨٠.

الهدف العالمي رقم ٤

عكس مسار انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإدارة المستدامة للغابات، وحشد موارد مالية متزايدة إلى حد كبير وجديدة من جميع المصادر من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات

٢٦ - وأشار الخبراء إلى أن مصطلح "غابة" أوسع نطاقاً من مصطلح "الحراجة" وأن الإجراءات ينبغي أن تتضمن حفظ الغابات، من بين أمور أخرى. وسوف يتجاوز نطاق الإجراءات الرامية لتحقيق الأهداف العالمية المشتركة بشأن الغابات قطاع "الحراجة" التقليدي. وتهدف الإدارة المستدامة للغابات، بوصفها مفهوماً ديناميكياً آخذاً في التطور، إلى الحفاظ على القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع أنواع الغابات وتعزيز هذه القيم، حتى تعود بالنفع على الأجيال الحالية والمقبلة.

المناقشات التي جرت في اجتماع فريق الخبراء المخصص

٢٧ - جرت خلال الاجتماع مناقشة اتسمت بغنى الأفكار التي طرحتها. وكان ثمة الكثير من المجالات التي تداخلت فيها آراء الخبراء، رغم أن بعض المسائل ما زال بحاجة إلى المزيد من النظر. وأشار عدد من الخبراء إلى أنه ينبغي الاتفاق على هدف ومضمون الآلية المالية العالمية الطوعية/النهج القائم على إنشاء حافظات/إطار تمويلي للغابات، وذلك قبل النظر في الطرائق المفصلة.

الأساس المنطقي لتمويل الإدارة المستدامة للغابات

٢٨ - تتطلب الإدارة المستدامة للغابات، في الكثير من الحالات، الحصول على تمويل خارجي، وهذا ما يُعزى، على وجه العموم، إلى أن الإدارة المستدامة تتطلب زيادة الاستثمار و/أو التكاليف التشغيلية وأنه قد تكون ثمة تكاليف الفرصة البديلة من خلال خسارة الإيراد المتأتي من المنتجات الحرجية. ويمكن أن تكون الإدارة المستدامة للغابات ذاتية التمويل، لكن هذه الحالة لا تحدث، على وجه العموم، إلا عندما يدفع المنتفعون من السلع والخدمات الثمن (أو التعويض) المناسب لقاء المنافع التي يحصلون عليها. وقد تكون هذه المنافع وطنية أو محلية (كإدارة مستجمعات المياه أو منع التصحر أو توفير مرافق الاستحمام). وقد تشمل بقية المنافع السلع أو الخدمات العامة (كالحفاظة على التنوع البيولوجي أو الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون). وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم الغابات في القضاء على الفقر، الأمر الذي قد يتطلب أيضاً الحصول على دعم مالي.

معلومات عن مصادر التمويل القائمة والناشئة

٢٩ - تشمل مصادر التمويل القائمة والناشئة المتعلقة بإدارة المستدامة للغابات استثمار القطاع الخاص، والقطاع العام المحلي، والمساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، والمدفوعات مقابل تقديم خدمات النظام الإيكولوجي والتبرعات غير الربحية والخيرية. ويحتوي الآن دليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات المتعلق بتمويل الإدارة المستدامة للغابات على ٨٠٠ مدخل في قاعدة بيانات التمويل الخاصة به. ورغم عدم توفر معلومات شاملة عن القيمة الإجمالية لتدفق الأموال الخاصة، فقد ثبت أن قيمة الاستثمار المباشر الأجنبي في السنوات القليلة الماضية في الصناعات الحرجية بلغت ٥٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. ويشير تقدير أجري حديثا إلى أن التدفق المالي الخارجي من الأموال العامة إلى قطاع الغابات يبلغ حوالي ١,٩ بليون دولار سنويا. وفي الوقت الحاضر، تتلقى عشرة بلدان حوالي ثلثي المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للغابات. وطرأت زيادة نسبتها ٥٠ في المائة في التدفقات الخارجية للأموال العامة منذ عام ٢٠٠٢؛ وهذا ما يعزى في معظمه إلى التمويل المتعدد الأطراف، الذي يأتي حوالي ٧٥ في المائة منه من مجموعة البنك الدولي. ورغم أن البيانات غير قابلة للمقارنة بشكل كامل، فإن حوالي ٩٥ في المائة من التمويل الثنائي يأتي من تسعة بلدان.

٣٠ - ويمكن أن تضطلع المساعدة الإنمائية الرسمية بدور محفز في حشد طائفة من التمويل أوسع نطاقا من أجل التنمية المستدامة للغابات. وأبرز الكثير من الخبراء دور المساعدة الإنمائية الرسمية في بناء القدرات والمساعدة على هئية بيئة مواتية لاجتذاب التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وثمة أيضا مجموعة واسعة من الآليات القائمة والناشئة والمصادر التي توفر التمويل لقطاع الغابات، الذي كثيرا ما يقترن بأهداف محددة تتعلق، على سبيل المثال، بالمحافظة على التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وتشمل مصادر التمويل مرفق البيئة العالمية وآلية التنمية النظيفة (التي لها إمكانيات رغم عدم الموافقة سوى على مشروع واحد لغاية اليوم)، والقطاع الخاص والجهات المانحة الخيرية.

٣١ - ويمكن للعديد من الخدمات البيئية التي توفرها الغابات أن تدر دخلا لصالح الإدارة المستدامة للغابات في وقت يزداد فيه عدد نظم الدفع. إلا أنه لا تتوافر معلومات شاملة عن قيمة هذه المدفوعات. كما لا تتوافر معلومات شاملة عن المساهمة المالية للمنح الخيرية في تكلفة الإدارة المستدامة للغابات.

باء - تمويل الإدارة المستدامة للغابات: التحديات والفرص

دوافع إزالة الغابات وأسباب تدهورها

٣٢ - يمثل استمرار ارتفاع معدلات إزالة الغابات وتدهورها مدعاة للقلق الشديد وي طرح تحديا كبيرا أمام الجهد العالمي المبذول للتقدم صوب تحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛ فقد بلغت مساحة الغابات التي أزيلت بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥، ما مجموعه ١٣ مليون هكتار سنويا. ومع مراعاة الزيادة في الغابات المزروعة والتوسع الطبيعي للغابات، تبلغ المساحة الصافية لما يُفقد حاليا من منطقة الغابات حوالي ٧,٣ مليون هكتار سنويا. ويجري معظم عملية إزالة الغابات فعليًا في المناطق المدارية الواقعة في البلدان النامية. وهذا ما ينعكس بآثار سلبية خطيرة على الاقتصادات والبيئة، بما في ذلك التنوع البيولوجي، ومصادر الرزق لما لا يقل عن بليون نسمة. وإضافة إلى ذلك، وفي عام ٢٠٠٤، بلغ الإجمالي السنوي من انبعاثات غازات الدفيئة الاصطناعية في العالم ٤٩ بليون طن من معادل ثاني أكسيد الكربون، ساهم قطاع الغابات بـ ١٧,٤ في المائة منها، أو بـ ٨,٥ بليون طن، يعزى معظمها إلى إزالة الغابات وتدهورها^(٧) وتتسم الأسباب الرئيسية لإزالة الغابات وتدهورها بالتعقيد والتنوع، ويشمل الكثير منها عدة قطاعات وتقوم بتحديدها الضغوط التي تنشأ من خارج قطاع الغابات. وإضافة إلى الاستغلال غير المستدام لمنتجات الغابات، تشمل هذه الدوافع تحويل الأراضي الحرجية لأغراض الزراعة والتعدين وتنمية المستوطنات البشرية والهيكل الأساسية.

ثغرات التمويل

٣٣ - لاحظ الخبراء وجود ثغرات واسعة في تمويل التدفقات المالية الداعمة لإدارة المستدامة للغابات. كما أقرّ الخبراء بالتحديات الإضافية التي مثلها التراجع الذي شهده الاقتصاد العالمي مؤخرًا. ويتسم الاستثمار الأولي المتعلق بالإدارة المستدامة للغابات، الذي لا تغطيه التدفقات المالية الحالية بشكل كاف، بأهمية بالغة. ويشير أحد التقديرات، إلى أن قيمة تكاليف الفرصة البديلة لمنع إزالة الغابات أو تدهورها، إلى جانب الاستثمار اللازم لإدارة المستدامة للغابات الموجودة ستبلغ حوالي ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة سنويا. ولا يشمل هذا التقدير تكاليف الاستثمار المتعلقة بالتشجير وإعادة التحريج.

(٧) <http://www.ipcc.ch/ipccreports/ar4-syr.htm> انظر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيّر المناخ، تغيّر المناخ ٢٠٠٧: تقرير تجميعي لتقرير التقييم الرابع، الجزء الأخير، كما جاء في الوثيقة E/CN.18/2008/2، الفقرة ٥٣.

٣٤ - وكما ورد سابقا، تشمل ثغرات التمويل من الناحية الجغرافية البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، وبعض البلدان ذات الغطاء الحرجي المرتفع أو المتوسط، والكثير من الدول الصغيرة أو المتوسطة الحجم التي تضم غابات كبيرة، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتخلف أفريقيا عن المناطق الأخرى. وتشمل الثغرات الرئيسية الأخرى في تمويل الغابات، الغابات الواقعة خارج المناطق المحمية (لا سيما إدارة الغابات المدارية الطبيعية)، وإصلاح الغابات والأراضي المتدهورة، وتشجير وإعادة تحريج الأراضي الجافة. وهذا ما يعني، على سبيل المثال، أن مناطق واسعة من الغابة المدارية الطبيعية تتلقى القليل من التمويل أو لا تتلقى التمويل أبدا. ولاحظ الخبراء أيضا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتطلب نظرا متأنيا بسبب حجمها وضعفها وهشاشتها والدور الذي تقوم به نظمها الإيكولوجية الحرجية.

٣٥ - ولاحظ الخبراء أن هناك عاملا آخر يؤثر في المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالغابات وهو عدم إقامة روابط فعالة بين الأولويات الإنمائية الوطنية (كالحد من الفقر) والغابات، وعدم الإقرار بدور الإدارة المستدامة للغابات في صون وتعزيز المنافع العامة العالمية والوطنية. وعلى سبيل المثال، كان الطلب القطري الصريح على المساعدة الإنمائية الرسمية المتعلقة بالغابات، على النحو الوارد في استراتيجيات الحد من الفقر، ضعيفا نسبيا.

المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية

٣٦ - لاحظ الخبراء أن بعض الخدمات البيئية والاجتماعية التي توفرها الغابات، كحفظ التنوع البيولوجي، وعزل الكربون، وتنظيم المياه، والترفيه والسياحة، قد يدر إيرادات للإدارة المستدامة للغابات. وهناك أمثلة جيدة لمخططات التعويض عن الخدمات البيئية للغابات تعمل بنجاح في بعض الدول؛ وتنطوي مخططات التخفيف من آثار تغير المناخ على إمكانية حشد مزيد من التمويل للغابات. بيد أن هناك غموضا بشأن كيف، وأين، وإلى أي مدى تمثل هذه المخططات فرصة حقيقية وكبيرة لحشد مزيد من التمويل من أجل التنمية المستدامة للغابات. ومن الضروري أيضا النظر بعناية في توزيع الإيرادات المتأتية من هذه المدفوعات لتستفيد منها المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.

٣٧ - وكثير النقاش بشأن احتمال تمويل الإدارة المستدامة للغابات من خلال الآليات الجاري إنشاؤها والآليات الجاري النظر فيها حاليا، وذلك فيما يتعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، أنشأ البنك الدولي مرفق الشراكة للحد من انبعاثات كربون الغابات، وسيجرب هذا المرفق تقديم حوافز نقدية في ٢٥ بلدا ناميا رائدا، ويعكف البنك الدولي أيضا على وضع "برنامج للاستثمار في الغابات" سيسد الثغرات التي يتم تحديدها في تمويل الإدارة المستدامة للغابات في سياق

خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية. وقد أكد الخبراء أهمية أن تكفل هذه الآليات بلوغ الهدف الأساسي المتمثل في التخفيف من حدة تغير المناخ، وتكفل في الوقت ذاته أن تكون تلك الآليات فعالة في توليد منافع مشتركة من خلال التسليم بالمفهوم الكلي للإدارة المستدامة للغابات الذي يتضمن المحافظة على الفوائد التي تنشأ عن تأثير الغابات في المناخ وتعزيز تلك الفوائد. وقد ذكر بعض الخبراء أيضا أنه لا يزال هناك فيما يتعلق بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، غموض كبير يكتنف كلا من العوامل التقنية، ونشوء سوق يدر إيرادات على الإدارة المستدامة للغابات.

دور الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية

٣٨ - يقدم التمويل الخارجي للبلدان المستفيدة من خلال جهات حكومية وأخرى غير حكومية فاعلة. وقد ذكر بعض الخبراء أنه ينبغي إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية أيضا في مجالي تصميم الأدوات والبرامج وتنفيذها. وأشار عدد آخر إلى زيادة الاستعانة بأطراف غير حكومية فاعلة كقنوات للتمويل. وعلى الرغم من أن هذا الأمر ربما يكون فعالا، فإنه قد ينطوي أيضا على صعوبة في كفاءة التنسيق الفعال للإجراءات داخل البلد الواحد.

التشتت والتآزر

٣٩ - سلط العديد من الخبراء الضوء على التحديات التي تنشأ عن تشتت مصادر التمويل، وبخاصة في الحالات التي يؤدي فيها إلى نشوء ازدواجية في مصادر التمويل وتزاحم غير مثمر وزيادة في الأعباء. غير أنهم سلموا من ناحية أخرى بأن تعدد مصادر التمويل يمكن أن يحقق مزايا من خلال ما يتيح من خيارات إضافية أمام ملتمسي التمويل، ولا سيما وأن للعديد من مصادر التمويل أهدافا محددة بدقة. وذكر الخبراء أن تحسين التنسيق من شأنه أن يساعد في التغلب على المشاكل الناشئة عن التشتت.

٤٠ - ومن الأهمية بمكان بلورة أوجه تآزر أكثر قوة بين مختلف مصادر التمويل لتفادي الازدواجية وسد الثغرات. وفي الوقت نفسه، تدعو الحاجة إلى كفاءة توحي المرونة وسياسة شمول الجميع، والإقرار بأن "ما ينطبق على البعض لا ينطبق على الكل" نظرا لتنوع الحالات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وبأنه ربما يكون من الضروري إيجاد نهج توضع خصيصا لكل من الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المحدودة الغطاء الحرجي، والبلدان ذات الغطاء الحرجي الواسع وذات المعدلات المنخفضة لإزالة الغابات.

تحسين فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية

٤١ - لاحظ الخبراء في معرض إشارتهم إلى إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، أن مبادئ المواءمة والتنسيق لم تطبق بعد بالكامل في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الغابات رغم أن البرامج الوطنية للغابات والاستراتيجيات المالية المرتبطة بها تشكل مثالا إيجابيا للتنسيق والمواءمة. فقد حدث في السنوات الأخيرة تحول كبير في مجال التركيز، حيث أصبحت البلدان المتلقية تتخذ على نحو متزايد قرارات لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية فيما بين القطاعات والبرامج. ونتيجة لذلك، أصبحت ميزانيات الغابات، وهي التي تتزاحم أصلا مع الأولويات الوطنية الأخرى، في حاجة لتبريرها عبر عمليات تخطيط محلية تجريها البلدان المتلقية على المستوى القطري. وما لم تعامل البلدان الإدارة المستدامة للغابات على أنها من الأولويات التي تدخل في صميم خططها الإنمائية واستراتيجياتها بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، فستظل الإدارة المستدامة للغابات تحظى بأولوية أدنى.

٤٢ - ويحتاج العديد من التدابير اللازمة للإدارة المستدامة للغابات إلى برامج طويلة الأجل لتنفيذها، ولذا، فمن الضروري أن يتوافر التمويل القابل للتنبؤ لكفالة استمرارية العمل. وتم أيضا إبراز الحاجة إلى تقييم الأداء وتحقيق النتائج.

٤٣ - وركز الخبراء على أهمية الشفافية في كفالة حصول أصحاب المصلحة جميعهم على المعلومات على قدم المساواة.

تحسين كفاءة المساعدة الإنمائية الرسمية

٤٤ - أكد العديد من الخبراء احتمال أن تكون تكاليف المعاملات المرتبطة ببرامج المساعدة الإنمائية الرسمية عالية بشكل غير متناسب. وعلاوة على ذلك، ونظرا لأن البلدان المتلقية كثيرا ما يتعين عليها أن تكرس جهدا كبيرا لتلبية مختلف متطلبات تقديم التقارير إلى منظمات التمويل والبلدان المانحة، فإن ذلك يحد من القدرة المتاحة للتنفيذ. وما انفكت المساعدة الإنمائية الرسمية ومصادر التمويل الأخرى تعتمد على الأداء أو النتائج، مما جعل رصد النتائج يشكل أداة رئيسية من أدوات صنع القرار.

الشروط المقيدة للمساعدة الإنمائية الرسمية

٤٥ - قد تشكل الشروط المقيدة حاجزا كبيرا يحول دون الحصول على التمويل. ومن ناحية أخرى، يتوقع من مقدمي التمويل أن يضعوا شروطا للتأكد من أن الأموال تستخدم وفقا لأهداف البرامج المشمولة بالدعم. وقد تم التسليم بهذا الأمر باعتباره مسألة يجب معالجتها بحساسية.

جيم - الاحتياجات والتدابير على المستوى الوطني

تنوع الحالات الوطنية

٤٦ - سلط العديد من الخبراء الضوء على تنوع الحالات الوطنية واختلافها داخل البلد الواحد. ولاحظ الخبراء أن الصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات يوفر نهجا شاملا لمعالجة تمويل الإدارة المستدامة للغابات. فتمويل الإدارة المستدامة للغابات ينبغي أن يضع في الحسبان التدابير الوطنية المنصوص عليها في الفقرة ٦ من الصك ويكرس الفهم الداعي إلى تطبيق الصك على جميع أنواع الغابات. وتشمل الفروق مستوى الغطاء الحرجي، وأنواع الغابات، والمنافع المحققة من خلال الإدارة المستدامة للغابات. وعلاوة على ذلك، سلط الخبراء الضوء على التحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، والحاجة إلى كفالة استفادة البلدان ذات الغطاء الحرجي الواسع ذات المعدلات المنخفضة لإزالة الغابات من مخططات خفض الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها.

الاستراتيجيات الوطنية للتمويل

٤٧ - شدد الخبراء على أهمية وجود استراتيجيات وطنية للتمويل تقوم على أساس برامج وطنية للغابات أو أطر أخرى مماثلة، باعتبار أن هذه الاستراتيجيات تشكل أداة لتحديد الاحتياجات والثغرات القائمة في مجال التمويل بغية حشده من المصادر الموجودة والمحتملة، المحلية منها والخارجية والتابعة منها للقطاع الخاص والقطاع العام على حد سواء. وحيثما كان ذلك مناسباً، ينبغي أن تنظر الاستراتيجيات أيضاً في الفرص المتاحة لزيادة جمع الإيرادات وفرض الرسوم وتلقي مقابل لقاء الخدمات البيئية، والنظر كذلك في مصدري التمويل المتأتمنين من المساعدة الإنمائية الرسمية والأعمال الخيرية. فالاستدامة المالية هي هدف هام رغم أن البلدان ربما تكون بحاجة إلى التحرك عبر مراحل، بما في ذلك مرحلة البناء الأولي للقدرات، من أجل تحقيق هذا الهدف.

التنسيق مع السياسات الأخرى وتحقيق الاتساق بينها

٤٨ - على وجه العموم، يرقن توافر التمويل العام بصورة خاصة بإثبات ما يمكن أن تحققه الإدارة المستدامة للغابات من منافع تساعد على التصدي للأولويات الوطنية كالححد من الفقر، والتنمية المستدامة، وحفظ التنوع البيولوجي، وإدارة مستجمعات المياه. ويتطلب إثبات هذه الصلات تنسيق النهج المتبع في وضع السياسات. وتدعو الحاجة هنا أيضاً إلى تحقيق الاتساق بين السياسات الشاملة لعدة قطاعات بحيث لا يكون للسياسات الزراعية، على سبيل المثال، أثر سلبي على الإدارة المستدامة للغابات.

إشراك ومشاركة أصحاب المصلحة

٤٩ - يشكل إشراك أصحاب المصلحة ومشاركتهم على نحو فعال في جميع مراحل وضع الاستراتيجيات وتنفيذها شرطين حاسمين. وينبغي أن تراعى في تمويل الإدارة المستدامة للغابات احتياجات وحقوق ومساهمات أصحاب المصلحة جميعهم، بمن فيهم أبناء الشعوب الأصلية والشعوب الأخرى المعتمدة على الغابات. ذلك أن إشراكهم ومشاركتهم الفعالين، وبخاصة على المستوى المحلي، يمكنهما مساعدتهم أيضا على فهم التحديات التي تواجه الغابات والمخاطر التي تهددها.

بناء القدرات

٥٠ - سلط العديد من الخبراء الضوء على أهمية بناء القدرات باعتباره شرطا مسبقا للعمل والاستدامة الفعليين. وتشمل الاحتياجات القدرة على فهم الصكوك والمبادرات الدولية الموجودة منها والمستجدة، والاستفادة منها لتطوير مشاريع سليمة؛ وتنسيق الأنشطة المعتمدة على برامج تمويل مختلفة، وكفالة فعالية استخدام الأموال. ثم إن الحاجة تدعو أيضا إلى بناء القدرات لدعم المشاركة الفعلية لأصحاب المصلحة، بمن فيهم أبناء الشعوب الأصلية والشعوب الأخرى المعتمدة على الغابات.

٥١ - وسلط عدد من الخبراء الضوء على قيمة مرفق البرامج الوطنية للغابات في هذا الصدد وإمكانية تعزيزها.

الظروف التمكينية

٥٢ - حددت الشروط التمكينية الحاسمة للاحتذاب الناجح للاستثمار في الإدارة المستدامة للأسواق (بما في ذلك الأسواق المحتملة فيما يتعلق بعزل الكربون)، في وضع سياسات وأطر قانونية مناسبة (التي تشمل الحيازة المضمونة للأراضي باعتبارها شرطا مسبقا للاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات)، والحوكمة الفعالة، ووجود مؤسسات ووكالات لتنفيذ القوانين. ومن الأهمية بمكان أيضا توضيح واحترام حقوق المجتمعات المحلية، وأبناء الشعوب الأصلية والمرأة.

رصد الموارد وتقييمها

٥٣ - تفسر الحاجة إلى رصد الموارد وتقييمها باعتبارها يشكّلان الأساس لوضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية وباعتبار أن ليس منهما بد لإجراء تقييمات لفعالية التنفيذ يمكن التحقق من صحتها. وهذا ما سيكتسي أيضا أهمية بالنسبة لمخططات الحد من الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها.

دال - الاحتياجات والتدابير على المستوى الدولي

٥٤ - شدد الخبراء على تنوع الحالات على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك على سبيل المثال، التحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، والبلدان ذات الغطاء الحرجي الواسع أو المتوسط، والبلدان الصغيرة أو المتوسطة الحجم ذات الغابات الكبيرة، والبلدان ذات الغطاء الحرجي الواسع والمعدلات المنخفضة لإزالة الغابات، والبلدان المتوسطة الدخل. ومن الأمثلة على هذه التحديات، هناك الكوارث الطبيعية، والأمراض، وحماية مستجمعات المياه، والمحافظة على التنوع البيولوجي، وتوفير سبل العيش المستدامة للمجتمعات المحلية لتعزيز الاقتصاد الريفي والحد من الفقر. ومن الأهمية بمكان التسليم بأن الصك غير الملزم قانوناً ينطبق على جميع أنواع الغابات.

٥٥ - وسلط الخبراء الضوء أيضاً بوجه خاص على الفروق الكبيرة القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، وعلى ضرورة حصول البلدان النامية على التمويل الخارجي إذا ما أريد لها أن تذلل التحدي الذي يطرحه تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وعلاوة على ذلك، اقترح أن ينظر أيضاً في حالة البلدان ذات الدخل المتوسط.

٥٦ - وسيساعد تعزيز التنسيق بين آليات التمويل وتحسين التكامل بينها على زيادة الوضوح وتقليل أوجه الازدواجية والثغرات المحتملة. وبغية المساعدة على تحقيق هذا الأمر في حالة التمويل المتعدد الأطراف، ينبغي أن تتفق البلدان على النحو الأمثل على تحديد أولوياتها حتى تتمكن من توجيه رسائل متسقة إلى مختلف الهيئات الإدارية. واقترح أن يوجه المنتدى إلى أمانة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات رسالة قوية بشأن الحاجة إلى كفالة أن تراعي خطط الحد من الانبعاثات الناشئة عن إزالة الغابات وتدهورها الطابع الكلي للإدارة المستدامة مراعاة كاملة.

٥٧ - وقدمت أمثلة على التنسيق الفعال على المستوى الإقليمي، بإنشاء صناديق إقليمية وأخرى غير إقليمية على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن الصناديق الوطنية للغابات يمكنها أن تشكل آلية فعالة.

٥٨ - وينبغي تحديد أولويات التمويل على المستوى القطري. وقد رأى بعض الخبراء من بلدان متلقية أن المانحين قد مارسوا في هذه العملية نفوذاً قوياً إلى حد مفرط. وفي المقابل، ذكر الخبراء من البلدان المانحة أنهم بحاجة إلى متابعة المعايير والأولويات المتفق عليها بالنسبة لبرامج تمويلية محددة، كبرامج التصدي لتغير المناخ (بما في ذلك عن طريق عزل الكربون)، والحد من الفقر أو الحفاظ. وسلط الخبراء الضوء في هذا السياق على أهمية المبادئ الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

٥٩ - ومن المهم أيضا كفالة أن يكون توافر مصادر التمويل، بما في ذلك ما يتأتى منها من القطاع الخاص والفرص التي تتيحها الأسواق، واضحا وسهلا المنال. وأشار العديد من الخبراء في هذا الصدد إلى أهمية الاتصال الجيد.

هاء - مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية ونهج قائم على إنشاء حافظات وإطار تمويلي للغابات

٦٠ - نظر الخبراء في مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية ونهج قائم على إنشاء حافظات وإطار تمويلي للغابات. وأعرب العديد من الخبراء عن رأي مفاده أن هذه المصطلحات لا يقصي بعضها بعضا، إذ إنها تصف في واقع الحال الجوانب المختلفة لترتيب ربما يصبح هو الترتيب المستصوب في المستقبل لتمويل الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق الأهداف العالمية المشتركة المتعلقة بالغابات. وقد اتفق بوجه عام على أن النهج القائم على إنشاء حافظات (وصف بأنه النهج الذي تتم من خلاله تلبية المجموعة الواسعة المتنوعة من الاحتياجات المالية للإدارة المستدامة للغابات عبر مجموعة متنوعة من المصادر) موجود بالفعل وأنه ينطوي على مزايا كثيرة، وينبغي مواصلة استعماله في المستقبل. وسلم العديد من الخبراء بأن هذا ما يعني أيضا أنه ينبغي أن يكون هناك إطار لكفالة أقصى قدر من التآزر والاتساق فيما بين البرامج الكثيرة الحالية. وينبغي أن يكون هذا الإطار قادرا على تنسيق الحافظات المتعددة وتنسيق أنشطة أي صندوق جديد يتم إنشاؤه.

٦١ - وسلم الخبراء بأن الحالة الراهنة للشؤون المتعلقة بتمويل برامج الغابات في البلدان النامية ليست مرضية، وأن من الضروري إجراء تحسينات. وتباينت الآراء بشأن سبل تحقيق هذه التحسينات والمصطلحات التي ينبغي استخدامها في هذا الصدد. غير أن الاحتياجات والتدابير التي حددت في الفرعين ثالثا - جيم وثالثا - دال من شأنها أن توفر أساسا لتصميم خطوات التحسين.

٦٢ - وأكد العديد من الخبراء من جديد دعمهم لتمويل صندوق متميز بخصص أو يرصد لإدارة المستدامة للغابات والأهداف العالمية. وأكد هؤلاء الخبراء أن هذا الأمر ضروري لمواجهة التحدي الذي يطرحه تطبيق الصك غير الملزم قانونا على جميع أنواع الغابات. ويمكن أن يقوم هذا الصندوق على التبرعات مع ترتيبات إدارية مفتوحة لجميع المناطق الجغرافية. وأشار إلى أن لكل من الاتفاقات الدولية الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر برامج فردية تمويلية مخصصة، وأن الوصول إلى هذه البرامج بغية تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة للغابات ظل لفترة طويلة يستعصي على بعض البلدان حيث يستغرق الوصول إليها شهورا عديدة من الجهود التي تتطلب استيفاء إجراءات معقدة يمكن تبسيطها

أو ترشيدها. ولوحظ أيضا أن هذا الصندوق يمكنه أن يساعد في تسوية المشكلة الناشئة عن التنافس القوي على المستوى الوطني فيما بين الأولويات التي تتطلب تمويلا إضافيا. وقد بنيت هذه الملاحظة على المناقشات التي أجريت من قبل بشأن الشروط والثغرات القائمة على المستوى الوطني في مجال التمويل. بيد أن عددا من الخبراء تساءلوا عما إذا كان ذلك يمثل أكثر السبل فعالية لحشد مزيد من الموارد، وعما إذا كان لن يؤدي في الواقع إلى تفاقم مشكلتي التشتت وانعدام التنسيق. ولوحظ أيضا أن الحاجة ستدعو إلى وصف بعض المعايير الأساسية للصندوق بمزيد من التفصيل في صياغة المقترح لإمعان النظر فيه.

٦٣ - واقترح عدة خبراء اتخاذ تدابير لتحسين كفاءة وفعالية المصادر والآليات الحالية من خلال إطار جديد أو آلية جديدة للتمويل. وحذر آخرون من أن الثغرات الحالية في تمويل الغابات قد لا يمكن سدها من خلال هذه التدابير وحدها؛ مشيرين إلى أن آليات وفرص التمويل الابتكارية يمكن استكشافها مع مراعاة الحالات والأولويات الوطنية.

٦٤ - ويشمل الهدف العالمي ٤ بشأن الغابات، الحاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية لتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. وكان هناك قبول واسع النطاق لفكرة أن الحاجة تمس في البلدان النامية إلى تمويل خارجي لاستكمال المصادر المحلية. بيد أن الخبراء لاحظوا أنه، على الرغم من ظهور مصادر تمويل مستجدة، لا تزال الثغرات الكبيرة قائمة قطعاً. وأعرب عدد من الخبراء عن تأييدهم لإنشاء آلية للتيسير من شأنها أن تساعد على تعبئة الأموال الحالية منها والمستجدة، وتيسير الوصول إلى مصادر التمويل الأخرى كصناديق رؤوس أموال المجازفة، والقروض، والتمويل على سبيل التأمين من المخاطر للمساعدة في تحقيق الأولويات على الصعيدين الوطني ودون الوطني. ويمكن أيضا الاستفادة من إمكانات المنتدى والشراكة التعاونية للغابات للمساعدة على تسهيل العمل. وسلط بعض الخبراء الضوء أيضا على أهمية إعطاء الأولوية لمساعدة الحكومات على الوصول إلى هذه المصادر التمويلية. وسيتمثل الهدف من ذلك في الإسراع في تيسير الحصول على التمويل للبلدان النامية، والتركيز على تنفيذ الصك. وستستعين آلية التيسير هذه في عملها بجميع الاتفاقات الحالية والمستقبلية، وبمصادر التمويل المعنية بالغابات. ويمكنها أن تكون آلية ذات تغطية شاملة تسلم باحتياجات أصحاب المصلحة ويمكنها أن تنطبق على جميع أنواع الغابات وعلى مجموعة كاملة من الحالات القطرية ومختلف أوجه الاستفادة من الغابات.

٦٥ - ويمكن أن تستعين آلية التيسير هذه أيضا بوسائل الاتصال الفعالة بشأن منافع الإدارة المستدامة للغابات والصك غير الملزم قانونا المتعلق بجميع أنواع الغابات للمساعدة على زيادة توافر الموارد المالية من جميع المصادر. وبالإضافة إلى ذلك، ستعالج الآلية الحاجة إلى تحسين

التنسيق والاتساق بين المخططات الحالية والمستجدة، وتحسين توافر المعلومات عن هذه المخططات. وقد يكون من المفيد عرض الثغرات والأولويات في شكل مصفوفة.

٦٦ - واحتج بعض الخبراء بقوة بأن إنشاء آلية للتيسير تقوم بأعمال من هذا النوع لا تشكل الرد المناسب على التحديات التي تواجهها الغابات، وأن الحاجة تدعو إلى صندوق محدد.

٦٧ - وأشار عدد من الخبراء إلى أنه قد يكون من المجدي زيادة وضوح سبل وسهولة الحصول على الأموال المتاحة لمختلف جوانب الإدارة المستدامة للغابات. وأعرب العديد من الخبراء عن رأي يصف الخدمات المعلوماتية التي يقدمها دليل الشراكة التعاونية في مجال الغابات المتعلقة بتمويل الإدارة المستدامة للغابات بأنها مفيدة جدا وينبغي تحديثها على نحو منتظم. وطرح كذلك اقتراح مفاده أنه يمكن توفير موارد إضافية لجعل الدليل ذا طابع استباقي بقدر أكبر، وذلك بطرق عدة كالتعاقد مع خبرات لتقديم المساعدة إلى أولئك الذين يقومون بأعمال التقصي بشأن مختلف أنواع التمويل، بما في ذلك آليات الأسواق وطريقة عمل كل سوق من هذه الأسواق، وقال بعض الخبراء أيضا إنه يمكن النظر في إمكانية إنشاء دائرة "لأعمال السمسرة" تبحث على نحو نشط في إيجاد مصادر محتملة لتمويل المتلقين. ويمكن أن تشمل التدابير التكميلية تعزيز العمل الذي يقوم به مرفق البرامج الوطنية للغابات بشأن استراتيجيات التمويل، بما في ذلك زيادة التمويل.

٦٨ - وناقش الخبراء مستوى التمويل المطلوب. ويشمل ذلك الاستثمارات الأولية (بالنسبة للتخطيط وبناء القدرات الأولية على سبيل المثال)، وتوحيد الاستثمارات الأولية (بالنسبة لتهيئة الظروف المواتية للاستثمار على سبيل المثال) والتمويل المستدام (يشمل الإيرادات المتأتية من المنافع والخدمات الحرجية ودفع مقابل لقاء خدمات النظم الإيكولوجية). وأشار إلى المبلغ الوارد ذكره في الفقرة ١٧ أعلاه الذي قدر بمبلغ ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. وقال بعض الخبراء إن التمويل المقدم في شكل مساعدة إئتمانية رسمية ينبغي أن يركز على عناصر الاستثمار الأولي، وأشار عدد من الخبراء إلى دراسات قدرت فيها تكاليف بناء القدرات. وقد اتضح من إحدى تلك الدراسات أن بناء القدرات في ٤٠ بلدا سوف يكلف ما يزيد على أربعة بلايين دولار خلال السنوات الخمس المقبلة^(٨). وأشار الخبراء أيضا إلى العمل الذي قامت به المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، والفريق الاستشاري للتمويل والذي يتبين منه أن تكاليف الاستثمار

(٨) انظر تغير المناخ: تمويل الغابات العالمية: الاستعراض الذي أجراه إلياش، (لندن، ٢٠٠٨). يمكن الاطلاع عليه على الموقع: [http://www.occ.gov.uk/activities/eliasch/Full-report-eliasch-review\(1\).pdf](http://www.occ.gov.uk/activities/eliasch/Full-report-eliasch-review(1).pdf)

الأولي قد تتراوح من بليونين إلى أربعة بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة. غير أن بعض الخبراء لاحظوا أنه قد يكون من المفيد تقديم مزيد من المعلومات بشأن التكاليف الحالية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وتوافر أنواع التمويل، ومكان الثغرات الرئيسية، والمسلمات الاقتصادية والمتعلقة بالبيانات التي بني عليها الافتراض المذكور.

٦٩ - وناقش الخبراء أيضا سبل المضي قدما. واقترح بعضهم ضرورة الأخذ بنهج تدريجي أو مرحلي، مع إمكانية القيام بمشاريع رائدة. وأعرب آخرون عن قلقهم إزاء هذا النهج لأنه قد يؤدي إلى حصول تأخير في اتخاذ الإجراءات العاجلة التي تدعو الحاجة إليها. وقدمت توصية إلى أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالتمويل تدعوهم بوجه خاص إلى مواصلة بلورة هذه المقترحات.

٧٠ - وسلّم الخبراء بأن هناك حاجة إلى مزيد من العمل كي تتسنى بلورة مقترحات لوضع آلية مالية عالمية طوعية ونهج قائم على إنشاء حافظات وإطار تمويلي للغابات وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٠/٢٠٠٧. وصدرت كذلك توصية بأن يواصل أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، وبخاصة أعضاء الفريق الاستشاري المعني بالتمويل دعم بلورة هذه المقترحات. وكان هناك اقتراح يدعو إلى عقد اجتماع لفريق الخبراء العامل.

٧١ - وقدمت توصية تدعو الدول الأعضاء إلى أن تقدم إسهامات خطية لدعم مواصلة بلورة المقترحات. وسوف تقوم الأمانة بإعداد استبيان/نموذج قصير للمساعدة على تنظيم هذه الإسهامات وإتاحتها لجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وستُعطى البلدان والمجموعات الرئيسية مهلة شهر واحد للرد، وسيتم بعد ذلك إعداد تقرير في شكل وثيقة تجميعية للإسهامات. وبالإضافة إلى ذلك، ستتاح مجموعة هذه الإسهامات في شكلها الأصلي.

٧٢ - ولقدّمت كذلك توصية بإيجاد المزيد من الفرص من أجل إجراء اجتماعات إضافية أخرى تعقد على هامش المناسبات الأخرى. وتم بوجه خاص في هذا السياق تحديد اجتماع التصميم الثاني لبرنامج الاستثمار في الغابات (١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩) والدورة التاسعة عشرة للجنة المعنية بالغابات التابعة للفاو (١٦-٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩). وستناقش الوثيقة التجميعية في هذه الاجتماعات غير الرسمية.

٧٣ - وتم إبلاغ الاجتماع بعقد اجتماع تنسيقي بشأن أفريقيا من أجل دعم الأعمال التحضيرية للدورة الثامنة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وجرى التأكيد على أن هناك ظروفًا مختلفة إلى حد كبير في القارة وأنه ينبغي الاعتراف باحتياجات وأولويات مختلف المناطق دون الإقليمية، بما فيها مناطق البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء

الاتحاد الروسي

أ. أ. بيسارنكو

أ. أ. شامانوف

ماريا لينشييفا

الأرجنتين

خوسيه لويس سوتيرا

أستراليا

أندرو ويلسون

غلين كايل

ألمانيا

ماتياس شويرير

ستيفاني فون شليها

إندونيسيا

بوين م. بوناما

ياقي روسلي

لاكسمي بانواتي

تيغويه راهردجا

محمد سراج برويتو

إلسا ميراندا

كارتिका هاندرينغغروم

أوروغواي

غوستافو الفاريز

أوزبكستان

أليشير شكروف

أوكرانيا

لييوف بوليكوفا

يوري مارتشوك

إيران (جمهورية - الإسلامية)

محمود باباي

باكستان

شاهزاد جيهانجير

بالاو

تاريتا هولم

البرازيل

خوليو سيزار زيلنر غونسالفيس

ادواردو دا كوستا فارياس

فيدال فرناندو دي ميللو

مارسيو روكس

لويس دي سانتا آنا الكسندر إيانسن

دانييلا بوبيس برشتتا

بنغلاديش

بشير الدين أحمد

بنما

إريك رودريغيز

خورخي غارسيا

تايلاند

وراويت شايصوان

كويت بونيرونغ

أنوات سو كهاتانغ

توغو

سما بوندجو

جامايكا

مارلين هيدلي

جزر القمر

عبد الله أحمد صويلحي

الجمهورية التشيكية

توماس كريجزار

مارتن نيكل

مارتن ريبكي

جمهورية الكونغو الديمقراطية

سيباستيان ماليي مبالا

جمهورية مولدوفا

غينادي غروبييل

ساموا

أوكوسو ليفاسا

سانت لوسيا

ميشال غاسبار أندرو

السلفادور

خوسيه ماريو غواردادو رودريغيز

سلوفاكيا

بوريس غريغوسكا

هناء كافاكوففا

سلوفينيا

روبرت ريزونجا

السنغال

نادياوار ديانغ

مطر سيس

سوازيلاند

سليمان ثاندىكينيسو غامدزي

سورينام

نيرمالا هندوري - بادريزنغ

هنري ل ماكدونالد

كورنوليس بيغو

رينيه سوموباويرو

السويد

انغبورغ برومي

بيورن ميركيل

سويسرا

يورغن بليزر

شيلي

ايرين آسيفيدو

الصين

دي لو

غابون

اندرية جول مادينغو

غامبيا

كيان سونيكو

غانا

فرويدا اغيمان

جرينادا

ادن مايكل فورتو

غواتيمالا

سلفادور لوبيز

فرنسا

ألن شودرون
كورنتن مرسييه

الفلبين

نيريا أ. اندن

جمهورية فتويلا البوليفارية

ايزابيل دي كارلو
إليانا فيلالوبوس
رودريغو يانيز

فنلندا

تاينا فلتام

كمبوديا

أوماليس كيو

كندا

جاي شاتلوورث
شون مورتون

كوبا

موديستو فرنانديز دياز سيلفيرا

كوت ديفوار

مارك أوبين باي
يماني سورو
ايوليبي ييو

كوستاريكا

آنا تيريزا دنغو
كارول فيفيانا أرسبي

لاتفيا

أفيدز أوزولس

لبنان

شادي مهنا

المغرب

عبد الله بنملوك

المكسيك

مايرا جانيت دي لا توري نافارو

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

جون هدسون

بيبي ديفيس

ليبي جونز

ميانمار

سوى وين هلينغ

النمسا

انغوالد غشونتل

جورج ربولد

إيوالد رامستينر

بيتر أرهامر

النيجر

أدامو ابرو

هايتي

نيكولا جانفييه

الهند

رانجانا غوبتا

أ.ك. ماهوترا

هولندا

هيرمان سفنجي

كيم سيترز

الولايات المتحدة الأمريكية

كاثرين كار - كولك

شارل باربر

جيريلين ليفي

اليابان

هيروكي ميازونو

اليمن

علاء الدين محمد عبد الله شرجي

* * *

المفوضية الأوروبية

جون بازيل

المنظمات الحكومية الدولية وأمانة المنتدى والمنظمات والعمليات الإقليمية

المعترف بها

المنتدى الأفريقي للغابات

ليندا موسوب - روسو

أنا ماسنجا - شيلشي

شبكة بحوث الغابات في أفريقيا

كوبي ايبا

منظمة معاهدة التعاون في حوض الأمازون

كارلوس أراغون

شبكة آسيا والمحيط الهادئ من أجل الإدارة المستدامة للغابات وإصلاحها⁽¹⁾

شباو يون

المنظمة الدولية للأخشاب المدارية (الفاو)⁽¹⁾

أمها بن بوانغ

المؤتمر الوزاري المعني بحماية الغابات في أوروبا

مالغورزاتا بوزكو - بريجس

أمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر^(١)

جونز كاموجيشا - روهومي

أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(١)

ماريا سانز - سانشيز

* * *

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)^(١)

يان هينو

ماركو بوسكولو

البنك الدولي^(١)

باتريك فيركويجن

المجموعات الرئيسية

الاتحاد الأوروبي لأصحاب الغابات

بيورن يورغن نيلسن

التحالف العالمي للغابات

أندرية لالتين

التحالف الدولي للشعوب الأصلية والقبلية من الغابات المدارية

هوبيرتوس سامنعون

الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية^(٩)

الكسندر باك

بيتر ماير

اتحاد مزارعي الغابات في جنوب أوروبا

ليلينا فرنانديز

الشبكة النسائية للتنظيم من أجل التغير في الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية

جانيت جورونج

(٩) عضو في الشراكة التعاونية في مجال الغابات.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

رمز الوثيقة	العنوان أو الوصف
(E/CN.18/2008/1)	جدول الأعمال المؤقت المشروح
(E/CN.18/2008/2)	مذكرة من الأمانة العامة عن تمويل الإدارة المستدامة للغابات: تعبئة الموارد المالية لدعم تنفيذ الصك غير الملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات ولتعزيز الإدارة المستدامة للغابات وثيقة معلومات أساسية معنونة "التدفقات المالية والاحتياجات اللازمة لتنفيذ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات"، دراسة أعدت للفريق الاستشاري المعني بتمويل الشراكة التعاونية في مجال الغابات، بدعم من برنامج الغابات التابع للبنك الدولي . ورقة معلومات أساسية تتضمن حوار باراماريبو: ملخص تقرير الرئيسين المشاركين عن المبادرة القطرية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات لدعم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، باراماريبو، ٨-١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨